كتاب تَنْسر

١

يشير كتاب دينكرت (نص پهلوى من القرن التاسع الميلادى) إلى تنسر ويلقبه بلقب هربدان هربد أى كبير رجال الدين ، وهو الموبد الكبير الذى أمره أردشير مؤسس الأسرة الساسانية ، بجمع ما تفرق من نصوص الأفستا ويسطر ما بقى منها فى صدور المؤمنين ، بعد أن أحرق الإسكندر المقدونى ما لقى من نسخها ، وبعد فوات ما يقرب من ستة قرون من حكم السلوكيين وملوك الطوائف لم يكن للدين الزردشتى أثناءها شأن يذكر . وقد لقب تنسر بعد أن جمع شتات نصوص الأفستا برجل الدين القديم .

وقد أشار المسعودى (حوالى ٣٤٦/٩٥٧) فى كتابيه « التنبيه والإشراف » و « مروج الذهب » إلى تنسر ، فقال إنه كان موبد أردشير والداعى إليه والمبشر بظهوره ؛ ثم يقول إنه كان أفلاطونى المذهب من أبناء ملوك الطوائف ، أفضى ملك أبيه إليه بأرض فارس فزهد فيه . ثم يحدثنا المسعودى عن نشاط تنسر لتمكين أردشير من ملوك الطوائف وتوحيد إيران وجعلها دولة واحدة يحكمها ملك واحد ، وتدين بدين واحد ؛ وقد نجح فى سعيه ، واستظهر أردشير ، بعد أن وطأ له تنسر الأمر ، على جميع ملوك الطوائف . ثم يشير المسعودى إلى « كتاب تنسر » ، وهو موضوع المقال ، فيقول :

ولتنسر رسائل حسان فى أنواع السياسة الملوكية والدينية ، يخبر عن أردشير وحاله ، ويعتذر عنه عما فعل فى ملكه من أمور أحدثها فى الدين والملك لم تعهد لأحد الملوك قبله . وذكر المسعودى قطعة من هذا الكتاب .

٢

نقل ابن المقفع كتاب تنسر هذا من اللغة البهلوية إلى اللغة العربية ، كما ترجم إلى هذه اللغة كليلة ودمنة وخداى نامه من قبل . وقد نقل المسعودى والبيرونى عن ترجمة ابن المقفع هذه .

ولكن ترجمة ابن المقفع العربية لكتاب تنسر ضاعت ، أو لم يُعثر عليها حتى الآن . ولكنها وجدت كاملة باللغة الفارسية ، فقد حفظها ابن اسفنديار فى مقدمة كتابه « تاريخ طبرستان » . كان هذا المؤرخ الفارسى ينقب عن الوثائق الخاصة بتاريخ بلاده ، فأمضى فى خوارزم خمس سنوات ، يبحث فى مكاتبها ، فعثر فى دكان وراق على النسخة العربية لكتاب تنسر بقلم ابن المقفع فنقلها كاملة للغة الفارسية (حوالى سنة ٦٠٦/١٢١٠) .

٣

ويسائل المؤرخ عن صحة نسبة هذا الكتاب لتنسر ، موبد أردشير . ذلك أنه إذا صحت هذه النسبة ، فان الكتاب يعتبر أقدم نص تاريخى عن الدولة الساسانية ، فيلى فى الأهمية نقش رستم ، وتكون له الأفضلية على الأفستا نفسها ، لأنه يكون سابقاً عليها — إذا عرفنا أن الأفستا الحديثة دونت رسميا فى عهد الملوك من بعد أردشير (أيام شاپور الأول ٢٤١ — ٢٧٢ م وشاپور الثانى — ذو الأكتاف — ٣١٠ — ٣٧٩ م) — . والذى لا شك فيه أن ابن المقفع زاد على النص البهلوى بعض عبارات لا يصعب تمييزها ، كآيات القرآن ، ونبذ الإنجيل والتوراة ، والأقوال المنسوبة للإمام على ، كما أنه زاد قصة مأخوذة عن كتاب پنج تنترا . ولكن ابن المقفع لا يمس جوهر الكتاب حين يضيف هذه الزيادات ليفيض على ترجمته من الجدة ما يناسب القارئ المسلم للكتاب . أما الموضوعات الأساسية فتؤيدها الشواهد التاريخية ، والنصوص البهلوية الأخرى التى تناولت نفس الموضوع ، وهى تؤيد صحة نسبة الكتاب إلى تنسر موبد

أردشير . ويرى كريستنسن أنه كتب أيام أنوشروان ، وقد رددنا على رأيه هذا فى تعليقاتنا على كتابه تاريخ الساسانيين . والنسخة التى ترجم عنها ابن المقفع مذكور فيها أنها منقولة عن بهرام بن خورزاد عن أبيه منوچهر عن علماء فارس . ولانجد إشارة إلى تاريخ بهرام هذا . ومهما يكن فإنه إما أن يكون فارسيا عاش فى الإسلام ، أو ساسانيا عاش قبل الفتح الإسلامى . وعلى الفرض الأول فإنه يكون فى العصر الذى كانت اللغة البهلوية حية فيه ، أى قبل وفاة ابن المقفع .

٤

والكتاب يحتوى على رسالة كتبها تنسر ، يرد بها على رسالة وجهها إليه ملك طبرستان جُشَنْسَف شاه ، يأخذ فيها على أردشير سلوكه فى بعض المسائل ويسأل تنسر النصح .

وتحوى المقدمة حديثاً عما ألمَّ بإيران حين أتيح للإسكندر أن يغلب دارا ويحتل بلاده ويحكمها ، وكيف قُتل دارا بيد جماعة من خاصته ، فأتى بهم الإسكندر وأمر بشنقهم ليكونوا عبرة لمن تحدثه نفسه بالاعتداء على ملكه . ثم يتحدث عن الإسكندر وقد استقر له الأمر فى إيران ، فأمر بدعوة عظمائها وكبرائها ، فأتوا جميعاً لحضرته ، فلما رآهم تذكر ماسمع عن قوتهم وثرائهم ، فأخذ يفكر فى أمر البلاد التى فتحها ، وفى المستقبل الذى ينتظره ؛ فكتب إلى معلمه أرسطو يحدثه عما جال بخاطره من قتل أمراء إيران وعظمائها حتى لا تحدثهم أنفسهم بالثورة عليه وطرد رجاله من ديارهم والإغارة على بلاد الروم ، إذا هو فكر فى ترك إيران ليغزو الهند والشرق الأقصى . فرد عليه معلمه أرسطو ينهاه عن فكرته ، ويؤكد له أن أسوأ ما ينتاب الإدارة فى بلد ما هو أن يتولى أمورها شرارها وأن يمحى من الوجود خيارها ؛ فإن فى كل أمة عنصراً ممتازاً بفضائل تختلف عن فضائل العناصر الممتازة فى البلدان الأخرى . وقد امتاز أمراء إيران بالشجاعة والجرأة والحذر ، فإذا قضيت عليهم فقد أعدمت خير من فى إيران ، وسامت الأمور لمن لا يقدرونها قدرها ، فيكونوا عبئاً عليك . والخير أن تستبقى الأمراء والعظماء ، وأن تجعل منهم آلات لك فى حكم البلاد ، على أن

يتقربوا جميعاً منك ، ويتفرقوا أشتاتاً فيما بينهم ، وليس بلوغ ذلك بعسير . عليك أن تولى كلا منهم إمارة صغيرة ، وتتوج كلا منهما فى إمارته . وإذا الأمير رأى نفسه وقد علا التاج مفرقه ، فثق أنه لن تحدثه نفسه بشىء غير الاحتفاظ بتاجه وعرشه فى ظل حمايتك . وسوف يتنافس هؤلاء الملوك الصغار ويدب الخلاف بينهم ، ويتنابذون على سعة السلطان والثراء ، ويتشاحنون على ما بينهم من تفاوت فى الذكاء والمكانة منك ، ولن يفكر أحدهم فى غزو بلادك . وحينئذ يخلو لك الجو ، فتذهب حيث شئت فاتحاً ، وأنت هادئ البال ، مطمئن الخاطر .

فلما بلغ الإسكندرَ جوابُ أرسطو عمل بنصحه ، وقسم إيران بين الأمراء ، وكان نظام ملوك الطوائف .

وذهب الإسكندر للغزو ، ثم عاد إلى بابل حيث مات ؛ فتفرق جنده ، وأخذ كل من ملوك الطوائف يعمل على رأس مملكته الصغيرة ، وكلما أحس أحدهم بالقوة أغار على المستضعفين من جيرانه . وكانت إيران تقاسى من ويلات هذه المنازعات كثيراً من الآلام . ثم إن الاسكندر قد أحرق الأفستا وهدم كثيراً من بيوت النار ، كما اضطهد رجال الدين الزردشتى فى عهده وفى عهد ملوك الطوائف . وظل الحال كذلك إلى أن قام أردشير بن بابك بن ساسان ليوحد إيران ، إقليما ودينا .

وفى ذلك الوقت كان اردوان ملكا على العراقين وماه (ماه نهاوند وماه بسطام — مادا) وماسباذان وقزوين وسمنان . وكان اردوان هذا أقوى ملوك الطوائف وأبعدهم نفوذاً ، فقاتله أردشير وقتله وأسر ثمانمائة من الأمراء من أبناء خلفاء الإسكندر . وكان على طبرستان ملك من أقارب أردشير اسمه جشنسف شاه ، ملكَ فرشودجر وطبرستان ؛ وكان أردشير يعامله برفق واحترام لأن آباءه من نبلاء إيران الذين استخلصوا بلادهم من أتباع الاسكندر ، فلم يرسل إليه جيشاً ، وذلك حرصاً على مودته . وبعد مقتل أردوان ، لم ير جشنسف شاه بداً من الاعتراف بأردشير ملكا أعلى لإيران كلها . وكان تنسر يعمل وزيراً عند أبيه ، فكتب إليه يسأله النصح ، وينتقد سياسة أردشير فى أمور دينية وسياسية واجتماعية ؛ فكتب إليه تنسر ينصحه بالمثول فى بلاط أردشير ، ويرد عليه شارحاً ما أشكل عليه من سياسة أردشير فى إصلاح أمور الدنيا والدين .

٥

بدأ تنسر كتابه شاكراً للملك جشنسف ثناءه عليه ، فإنه سعيد من يظفر بثناء مثله من عظماء الملوك . ثم يذكّر الملك بأنه قد ترك متاع الدنيا وزهد فيها منذ خمسين سنة ، فهو يعيش محروماً من الزوج والأولاد ، كأنه لا بيت له ، وذلك ليعرف الناس جميعاً أنه قد تجرد من الهوى وكرّس حياته كلها لخدمة إيران وملكها ، فلا يتسرب لنفس أحد أنه يتصرف عن هوى أو ينصح عن غرض فى نفسه . ويذكّر الملك بأن والده كان يثق به ويستمع لنصحه مع ما كان له من عظيم التجارب بعد أن حكم طبرستان ثمانين سنة ، ثم يؤكد أنه ، فى زهده لا يستند إلى أصول من عنده ، إذ كيف يجرؤ على مهاجمة الدين ويحرم ما أحله من النساء والخمر والشهوات ! فإن تحريم الحلال أشد كفراً من إباحة الحرام ؛ إنما أستند فى سلوكى ونصحى إلى قواعد أخذتها عن الحكماء الأذكياء الذين تعلموا من كبار رجال الدين منذ أيام دارا ، وقد آثروا ، منذ رأوا الفساد يدب فى الأرض ، العزلة ومجانبة الأشرار .

وبعد أن ينصح الملك بأن يسرع فيقدم فرائض الطاعة لأردشير ، وليتسلم منه التاج والعرش ، يتناول بالبحث عدة مسائل ، أهمها : حقوق الملوك ، وتدوين الأفستا ، ونظام الطبقات ، وقانون العقوبات .

٦

حقوق الملوك

يعيب جشنسف شاه على أردشير أنه يطلق لقب ملك على غير الملوك من أقاربه وأنه وضع قواعد للوراثة وبقاء النسل قد لا تحفظ الدم الملكى من التلوث ؛ وأنه لا يريد أن يعين أميراً من بيته يخلفه على عرش إيران .

١ — فأما عن الأمر الأول فإن أردشير قد وضع قاعدة وهى ألا يخلع على أحد من الولاة لقب ملك إلا أن يكون من البيت الساسانى ، واستثنى من ذلك

أصحاب الثغور وحكام آلان ومناطق الغرب وخوارزم ؛ على ألا يكون الملك وراثيًا فيهم ، كما هو الحال فى الوظائف الأخرى . ولكن ملك كرمان ، قابوس ، قد أتى إلى أردشير خاضعاً طائعاً ، فرأى أردشير أن لايحرمه من ملكه ، فسمح له بأن يلقب «ملكا» ، وتوّجه بنفسه . ولكى يشجع الأمراء من ملوك الطوائف على الاستسلام والخضوع ، جمعاً للشمل وحقناً للدماء ، أعلن أنه سالك مع من يخضع منهم سلوكه مع قابوس . وقد وضع أردشير بعد ذلك قاعدة تقضى بأن على الملوك أن يكونوا فى خدمته دائماً ، من غير أن تكون لهم وظائف معينة فى البلاط . وحكمة ذلك أنهم لو وظّفوا لجرى عليهم ما يجرى على سائر الموظفين من المنافسة التى قد تؤدى عند ضعاف النفوس إلى الدسيسة والوقيعة ، وبذلك تضيع هيبتهم ، وهو ما لا يريده لهم الملك أردشير .

٢ — وأما عن الأمر الثانى فإن أردشير وضع نظاماً للميراث خاصا بالملوك ، فاشترط أن يكون أبدال أبناء الملوك أبناء ملوك مثلهم ، وأبدال أبناء الأمراء أبناء أمراء أيضاً . وهكذا ميزهم عن بقية أفراد الشعب . فإن الرجل العادى إذا مات بلا ولد ، وكانت له زوجة ، زُوِّجت هذه من أقرب أهله له أو لأحبهم إليه ، وكذلك لو ترك بنتاً . فإذا مات بلا زوجة أو بنت ، اختيرت إحدى جواريه وزوجت بأقرب أهله إليه ؛ والأولاد الذين ينجبهم هذا الزواج يعتبرون أبناء للميت ، وذلك حتى لا ينقطع نسله (٢١ مينوى) .

فاشتراط المُلك أو الإمارة فى الابدال بالنسبة للملوك والأمراء يحفظ دم هؤلاء سليما غير ملوث باختلاطه بدم أحد من الجوارى أو أفراد الشعب .

٣ — أما عن الأمر الثالث وهو أن أردشير لم يعين له خلفاً من الأمراء ، فإنه أقدم على هذا لأسباب كثيرة ، أهمها أنه يخشى أن يضعف حب وارثه له بسبب رغبته فى العرش ، حتى إنه قد يفكر فى موته . ثم إنه قد يكون الأمير المعين هدفاً للأعداء ، إذا ما عرفوا فيه قوة الإرادة ومضاء العزم .

على أن أردشير لم يقرر هذه القاعدة لكى تكون واجبة الاتباع ، فقد يعدل عنها فى المستقبل . وينص تنسر صراحة على أن رجال الدين قد أرادوا أن يكون الملك بعيداً عن اختيار ولى عهده ، وقد عدل عنها أردشير فعلا ، وعين ولده من بعده .

أما الطريق الذى رسمه أردشير فهو أن يودع الملك ثلاث وصايا عند كل من

كبير الموابذة (موبدان موبد) ، وكبير الكتاب (دبيران دبير) ، وكبير رجال الجيش (إيران سپهبد) . فإذا مات اجتمع ثلاثتهم ، وتشاوروا وفضّوا الوصايا ، فإن اتفق رأى الأخيرين مع الأول ، أعلن اسم الملك الجديد . وإذا اختلفا معه ، انفرد هذا (كبير الموابذة) مع رجاله من الهرابذة والزهاد فى خلوة ، وأخذوا يرتلون ويزمزمون بالأدعية ، ومن ورائهم أهل التقوى والصلاح ، فى خشوعهم وتضرعهم ، يقولون آمين . فإذا فرغوا من صلاة المغرب ، اعتُمِد الملك الذى أُوحِىَ إلى كبير الموابذة باسمه . وفى هذه الليلة يؤتى إلى قاعة العرش بالتاج والسرير ، ويحضر أرباب المناصب والمراتب ، فيجلس كل منهم فى مقعده المعدله ، ويذهب الموابذة والأمراء إلى حيث الأمير الذى وقع عليه الرأى ، ثم يقفون صفًّا واحداً ، ويقول الموبدان موبد : لقد استشرنا الإله العظيم فألهمنا وأرشدنا وأطلعنا على الخير ، ثم يرفع صوته قائلا : « إن الملائكة قد رضوا بملك فلان بن فلان ، فأمّروه على العرش أيها الناس وأبشروا » (٤٠ — ٤١ مينوى) . ثم يحمل العظماء الملك ويجلسونه على العرش ويضعون التاج فوق رأسه ، ثم يمسكون بيده ويقولون: «أقبلتَ من الإله دينَ زردشت الذى ثبته كشتاسپ ابن لهراسب ؟ » فيقول الملك : « قبلت وسأعمل على إسعاد رعاياى » .

وبعد ذلك ينصرف الحاضرون إلى أعمالهم ، أما العظماء ورجال الدين فيبقون مع الملك .

ثم يذكّر تنسر الملك جشنسف بما أتم أردشير من إصلاح إيران ، إصلاحاً يوطد الأمن ويديم الرخاء بها ألف سنة .

٧

تدوين الأفستا وعلوم الدين

وقد أخذ الملك جشنسف على أردشير أنه أمر بتدوين الأفستا وما يتعلق بها من العلوم ، ويرى جشنسف أن فى هذا مخالفة لأمر الشريعة .

ويتحدث تنسر فى هذا الموضوع فيبين للملك أن هناك شريعتين ، قديمة وحديثة . أما الشريعة القديمة فهى العدل نفسه ، وقد ضاعت هذه الشريعة فى

أيامنا لضياع العدل ، ويصف الناسُ الرجلَ العادل — إذا وجد — بالجهل وقصر النظر . أما شريعة المحدثين فهى العنف والعدوان . وقد طال أمدها فى الناس حتى إنهم لا يذكرون اليوم تفضيل العدل الذى فيه نفع لهم . وكلما أراد أحد من المحدثين أن يقيم العدل ، الذى هو الشريعة القديمة ، قالوا له إن الزمن فاسد غير ملائم ، وهكذا لم يبق للعدل أثر . وكذلك إذا أراد أردشير أن يهدم قاعدة ظالمة منذ القدم ، قالوا له قف فإنك تعتدى على قاعدة قديمة .

ولكن أردشير مؤيَّد من الإله ، وهو سائر قُدُماً لإصلاح الدين ، وسيهدم قواعد ويبنى غيرها ، وهو فى هذا خير ممن تقدمه من الأقدمين . ولو نظرت بعين الإنصاف والمعرفة الحقة للدين لما رأيت فيما يقدم عليه إخلالا بقواعد زردشت أو هدماً لها .

ثم يذكر تنسر أن الإسكندر حين استولى على اصطخر حرق الكتب الإيرانية المقدسة ، التى كتبت على اثنى عشر ألف جلد من جلود الثيران ، ولم يبق فى صدور الناس من هذه الكتب غير القصص والأحاديث . وقد امتد فساد الجيل وضياع الدين إلى هذه القصص والأحاديث بما فى الناس من نفاق ونزوع إلى حب الشهرة ، فضاعت من ذاكرة الكثيرين منهم ، واختلطت بخرافات كثيرة فى ذاكرة من يعونها . ولذا وجب أن يوجد ملك عادل أمين عامل على إحياء الدين . ولم يبذل ملك فى هذا السبيل ما بذله أردشير .

وبضياع كتب الدين ضاعت السجلات التى دونت فيها انساب الملوك والأمراء وتاريخهم وتقاليدهم ، وقد نسيها الناس نسياً تاماً . ويلفت تنسر نظر جشنسف إلى أنه نسى ما جرى فى أيام آبائه من حوادث ؛ ثم يسأله كيف نحفظ أنساب الملوك وكيف نحفظ الدين وعلومه ؟ وقد كان الناس فى الأزمنة القديمة يعرفون الدين معرفة كاملة ، ويتمسكون بقواعده تمسكا تاما ، ولكنهم كانوا دائماً فى حاجة إلى ملك قوى عادل يفصل فيما يقع بينهم من منازعات إذا كان أمر الدين ليس واضحاً فيها ، فما بالك بهذا الزمان الذى نعيش فيه ؟ .

وبهذا يبرر تنسر إقدام أردشير على جمع الأفستا ، وإلحاق العلوم من تاريخ وطب وفلسفة بها ، وهو العمل الذى قام به تنسر نفسه .

٨

طبقات الشعب

ويعترض جشنسف على التقسيم الذى فرق به أردشير الناس إلى طبقات أربع ، وهو يرى أن هذا التقسيم يخالف أوامر الدين .

ويردّ تنسر على صاحبه مذكراً إياه بأن إيران خير بلاد العالم ، وأنها من الدنيا الرأس ، والسرة ، وسنام الجمل ، والمعدة . هى الرأس لأن أعظم الملوك فيها ، وهم يسودون ملوك العالم ، ويفضّون منازعاتهم بقوانينهم . وهى السرة لأنها تتوسط الأقاليم كلها ، وسكانها خير البشر أمانةً وشجاعةً وتقوى ، وإذا كان الله قد خص كل شعب بمزايا خاصة ، فإنه قد خصنا بمزايا الشعوب كلها . وهى سنام الجمل لأنها تحوى من الخيرات أكثر من أى بلد . وأخيراً هى المعدة ، لأن خيرات الدنيا تنصب فيها ، كما يدخل الطعام والشراب إلى المعدة (٤١ مينوى) .

وقد انقسم هذا الشعب الإيرانى إلى أربع طبقات منذ القدم ، وتجد النص على ذلك فى أكثر من موضع فى الأفستا . ولم يغير أردشير فى نظام الطبقات الذى قال به زردشت ، إنما جعل تطبيقه أكثر فائدة فى حياتنا العملية ، وقد جعل نفسه على رأس الطبقات الأربع التى تتكون من :

١ — الطبقة الأولى : رجال الدين ، ومنهم المعلمون والسدنة والزهاد والحكام (القضاة) .
٢ — الطبقة الثانية : رجال الجيش ، ومنهم الرجالة والفرسان .
٣ — الطبقة الثالثة : الكتاب ؛ ومنهم الأدباء والمحاسبون وكتاب الأحكام وموثقو العقود والمؤرخون والشعراء والمنجمون .
٤ — الطبقة الرابعة : العمال ، ومنهم الزراع والتجار والمبادلون وأهل الحرف المختلفة .

وهذا التقسيم لا يتعارض مع نصوص الأفستا التى تجعل الناس أربع طبقات : رجال الدين ، ورجال الجيش ، والزراع ، والصناع . ويرى تنسر أن فى تقسيمه ضماناً للنظام العام .

وقد حُرم الانتقال من طبقة إلى طبقة ، إلا فى حالات استثنائية يبدو فيها الرجل ممتازاً وجديراً بأن يرتفع طبقة فوق طبقته . وكانت القاعدة أن يجتمع الموابذة والهرابذة ويمتحنون الرجل ويرقونه إلى الدرجة التى يستحقها ؛ إلى درجة الكتّاب إذا كان نابهاً فى العلوم ؛ وإلى طبقة رجال الجيش إذا كان نابغاً فى شئون الحرب ؛ وإلى طبقة رجال الدين إذا أبدى فى العلوم الدينية تبحراً وإحاطة تؤهلانه لأن يكون واحداً من رجال الدين .

وقد لجأ أردشير إلى التدقيق فى التفرقة بين طبقات الشعب لما رأى من اختلاط الأنساب واضطراب الأمور ، قبل أن يلى عرش إيران . فقد كان من نتيجة ضعف الملوك وتنابذهم أن هزأ الناس بهذا النظام الحكيم . وعند ما ضعف الخُلق ، وأهملت الشريعة سار الناس يخبطون بغير وعى ، واستعمل القوى العنف فانقض على جاره الضعيف ، وزال الشرف والأدب ، وظهر أناس من عامة الشعب لا ينتسبون إلى النبلاء ، ولم يكن لهم وظائف فى الدولة ، ولم يرثوا أملاكا عن آبائهم ، ولم يكونوا يعبئون بأصلهم ، أناس ممن لا صناعة لهم ولا حرفة ، ولكنهم قادرون على السعاية بين الناس وإيذائهم ، يكذبون ويفترون ؛ وهم يتخذون من هذه الصفات وسائل للإثراء . وقد استطاع أردشير بما له من ذكاء ، وبما أوتيه من الحكمة ، أن يضع كل رجل فى طبقته ، فأنزل أناساً ورفع أناساً ، وبهذا عادت الأمور إلى نصابها ، حسب أوامر الشريعة . وقد أتاح للأذكياء أن يرقوا إلى درجات أعلى .

ولكى يحافظ الملك على النبلاء ، وضع تشريعات لم يسمع تنسر أن ملكا أمر بمثلها . فقد وضع قواعد مادية لتمييز النبلاء عن عامة الشعب ، فجعل لهم مراكب عظيمة ، وملابس فاخرة ، وأسلحة ذات أبهة ، ومساكن وحدائق تمتاز عن مساكن وحدائق غيرهم ، وخص نساءهم بثياب الحرير وهكذا . . . ثم إنه قسم النبلاء أقساماً وميز كل قسم منهم عن الأقسام الأخرى ، وحرم على الرجل من النبلاء أن يتزوج بامرأة من طبقة أقل من طبقته ، وذلك لكى يحفظ أنسابهم وطهر دمائهم ؛ وحرم على عامة الناس شراء أملاك النبلاء .

أما رجال الجيش فقد أعد لهم مكانة رفيعة ، وخصهم بكل أنواع الامتيازات . وبما أنهم يضحون بأنفسهم وبأموالهم فى سبيل الشعب وخيره ، فإنهم يحاربون أعداء الوطن ، فى الوقت الذى يكون فيه الشعب مستريحاً هادئاً آمناً ينعم

السكن المطمئن إلى بيته وأهله ، فقد أوجب أردشير على أفراد الشعب أن ينحنوا أمام رجال الجيش تحية وإجلالا إذا رأوهم . وعين معلمين (مؤدب الأساورة) يعلمونهم استعمال الأسلحة وآداب الحرب .

وقد أعد أردشير سجلا تقيد فيه أسماء أفراد كل طبقة ، ورتب لكل طبقة رئيساً يليه « عارض » وظيفته تعداد أهل الطبقة وإثبات أسمائهم فى السجلات ، يليه فى المرتبة « مفتش » ثقة يبحث عن دخل كل فرد ؛ يليه « معلم » عليه أن يعلم أطفال كل طبقة حسب درجتهم ، وذلك ليشب أطفال إيران على ما ينبغى أن تكون عليه حياتهم المستقبلة . وقد جعل أردشير لهؤلاء الموظفين أجوراً ثابتة .

وهكذا يطمئن كل فرد إلى مكانته فى بلاده ، ويتفرغ كل إلى عمله ، فلا يفكر فى الاعتداء على غيره أو عصيان ملكه ؛ فقد قال الحكماء . القلب الفارغ يبحث عن السوء (١٦ مينوى) .

٩

تعديل العقوبات

وقد أخذ جشنسف شاه على أردشير إسرافه فى إراقة دماء من يخالفون آراءه ولا يعملون بأمره ، ولكن تنسر بين له حقيقة الأمر فى ذلك :

كان الملوك القدماء أقل ميلا لسفك الدماء من أردشير ؛ لأن خلع الطاعة والانحراف عن السبيل السوى لم يكونا من طباع الناس ، فقد كان كل منهم منصرفاً إلى عمله ، لا يفكر فى خيانة ملكه وتدبير الثورة عليه . ولما انقضى عهد هؤلاء الملوك الذين حكموا الرعية الصالحة ، واضطربت الأحوال كما بينا ، لم يكن بد — لإعادة الأمن إلى البلاد — من الإسراف فى إراقة الدماء . فإسراف أردشير راجع إلى رغبته فى إصلاح ما فسد من الأمر ، لا إلى قسوة فيه (١٦ مينوى) .

على أن أردشير ، مع هذا ، يتصف بالرحمة والرقة ، وهو فى هذا يفوق بهمن واسفنديار .

ويذكر تنسر أن الجرائم ثلاثة أنواع :

١ — الأولى جريمة الفرد ضد الإله ، حين يرتد عن الدين الصحيح ، ويحدث فيه البدعة .

٢ — الثانية جريمة الفرد ضد الملك ، حين يتمرد عليه أو يعلن العصيان والطغيان .

٣ — الثالثة جريمة الأفراد فيما بينهم ، فيظلم بعضهم بعضاً ، بالقتل أو السرقة أى باعتداء على الأنفس أو على الأموال .

وفى هذه الحالات سن الملك تشريعاً أرقى من التشريعات التى سنها من سبقه من الملوك (١٧ مينوى) .

فقد كان مرتكب الجريمة الأولى — فى العصور القديمة — يقتل فى الحال . فجاء أردشير وأمر بأن يحبس المتهم ثم يتصل به رجال الدين فى سجنه ، ويحاولون هدايته ونصحه ، وذلك مدة سنة كاملة ، فإذا تبدد الشك من نفسه وتاب ، عفا الملك عنه وأطلق سراحه . أما إذا أبى إلا الضلالة وأصر على الكفر ، فإنه يقتل .

ولا شك أن هذا التعديل فى العقوبة أجدى على المجتمع من القتل الوحى من غير إقناع المجرم بخطئه ، وإعطائه فرصة الإيمان بعد الكفر .

أما الجريمة الثانية فقد كانت القاعدة أن يقتل مرتكبها ، ولا يعفى عنه ، مثله كمثل الهارب من القتال . فجاء أردشير وأمر بألا يقتل جميع الخارجين عليه ، إنما يقتل منهم العدد الذى تتحقق به العبرة والعظة للآخرين ممن قد تحدثهم نفوسهم بالخروج عليه ، ويترك الباقون فى السجن ليأملوا فى عفو الملك ، وهكذا يظلون بين الفزع من القتل والأمل فى العفو . وهذا التعديل أصلح للمجتمع .

أما الجريمة الثالثة فقد جرى العرف فى الأزمنة القديمة بضرب الضارب وقطع يد السارق والغاصب ، وأن تكون الجروح قصاصاً . فكان المجنى عليه لا يستفيد شيئاً ، وأما المجتمع فيضار بإلقاء عضو أشل فيه فيبقى عالة عليه . فجاء أردشير وسن الغرامة أولا ، فإذا عاد المجرم مرة أخرى فإنه يحكم عليه ببتر عضو فيه ، بشرط أن يفضحه دون أن يقعده عن العمل ، كبتر الأنف أو الأذن مثلا .

وقد أمر آردشير ببسط هذه القواعد فى القانون المدون ليعمل بها القضاة وقد قسم الناس من حيث تطبيق العقوبات إلى ثلاثة أقسام ، وجعل لكل قسم سياسة خاصة به :

١ — القسم الأول ، طبقة الخاصة ، وهم الصالحون — وهم قليلون — وسياستهم المودة الخالصة .

٢ — والقسم الثانى ، طبقة الأشرار وأهل السوء — وهم كثيرون — وسياستهم المخافة الصرفة .

٣ — والقسم الثالث ، طبقة العامة — وهم لا يحصون — وسياستهم الجمع بين الرغبة والرهبة ، فلا أمن حتى لا يطمعوا ، ولا رعب حتى لا يجزعوا ، فيقتل الجانى منهم ، وقد تكون جريمته أكثر استحقاقاً للعفو ، وأحياناً يعفى عن القاتل منهم وقد تكون جريمته أدنى إلى الإعدام .

وهكذا عدّل أردشير قانون العقوبات ، وجعله ملائماً لروح العصر ، متمشياً مع مصلحة المجنى عليه وغير ضار بالمجتمع ، وجعل هدفه إصلاح المجرم ليصبح مواطناً صالحاً (١٨ مينوى) .

١٠

وقد عنى العلماء من المستشرقين والشرقيين بكتاب تنسر هذا ، فنشره دارمستتر ونقله إلى اللغة الفرنسية . ولكن النسخة التى اعتمد عليها لم تكن كاملة . ثم جاء مينوى ، العالم الإيرانى ، فنشر الكتاب بعد أن وجد منه نسخة كاملة . ولكن أحداً من العلماء لم يعثر على النسخة العربية التى ترجم عنها ابن اسفنديار إلى الفارسية . وإنا لنرجو أن يتاح لنا أن ننقل إلى اللغة العربية هذا الكتاب ، آملين أن يجد فيه العرب عوضاً عن كتاب ابن المقفع المفقود .